

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –



انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- فترة التوثيق [03 اكتوبر 2025، 1600 – 09 اكتوبر 2025، 1600]
- تاريخ الإصدار 10 اكتوبر 2025
- إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي
- الموقع الرسمي www.icrights.org
- كود الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2025-10-10

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛
- المجموعات المسلحة بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- الجيش التركي؛
- الجيش الإسرائيلي؛
- قوات التحالف الدولي؛
- وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
 - تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
 - رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
 - تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
 - وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.
- يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.
- تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.**

أولاً - الملخص التنفيذي

يعكس التقرير الحقوقي للأسبوع الممتد بين 3 و9 تشرين الأول 2025 استمرار الأنماط الممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، مع ثبات المعدل العام للانتهاكات عند مستويات مرتفعة، وتحوّل نوعي في طبيعتها من العنف الميداني المباشر إلى العنف البنيوي والمجتمعي.

تُظهر البيانات أن بنية الانتهاك أصبحت أكثر تعقيداً، إذ تزايد عدد الأنماط داخل الحادثة الواحدة، وتتنوّعت الجهات المنفذة لتشمل فاعلين حكوميين ورفيقين وأجانب على حدٍ سواء، ما يؤكد غياب أي مؤشرات على تحسّن حقوقي أو ميداني خلال الفترة.

المؤشرات الرقمية العامة

المؤشر	مقارنة بالأسبوع السابق (03-09 أيلول)	التغير	الأسبوع الحالي (26 أيلول - 2 تشرين الأول)
إجمالي الأحداث الموثقة	94	↓ 0.9%	106 حادثة
إجمالي الانتهاكات القانونية الموثقة	489	↓ 10.6%	592 انتهاكاً
عدد المحافظات المتأثرة	14	ثابت	14 محافظة سورية
معدل الانتهاكات لكل حادثة	5.2	↓ 9.5%	5.6 انتهاك/حادثة

رغم الانخفاض العددي النسبي في المؤشرات الكمية، فإن التحليل النوعي يُظهر تصعيّداً في جسامّة الانتهاكات وشمولها، مع تزايد حالات القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والإخفاء القسري، مقابل تراجع طفيف في الاعتقالات المباشرة.

أعداد الضحايا خلال الفترة

نسبة التغير	الفئة	الأسبوع السابق	الأسبوع الحالي
↓ 12.5%	المعتقلون تعسفياً	128	112
↑ 9%	الجرحي	134	146
↑ 11.7%	القتلى	137	153
↑ 22.6%	المخطوفون / المختفون قسراً	31	38
↑ 15.7%	غير محدد (خطر/غموض أمني)	19	22

تُظهر الأرقام أن الانخفاض في الاعتقالات قابله ارتفاع واضح في معدلات القتل والاختفاء القسري، ما يعكس تبدّل أدوات القمع دون تراجع في حدّته.

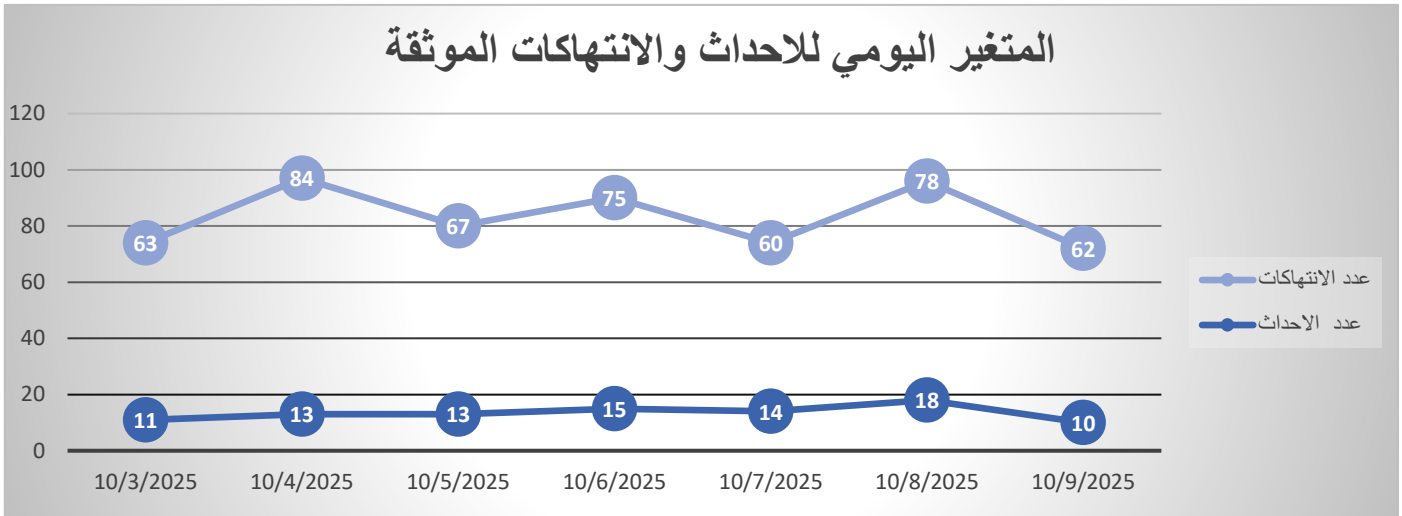
الاتجاهات العامة

- المجموعات المسلحة / القوات الريدفة تصدّرت الجهات المنتهكة لأول مرة بـ225 انتهاكًا (46 حدثًا)، متقدمة على الحكومة السورية (177 انتهاكًا / 31 حدثًا)، ما يشير إلى تزايد دور القوى شبه الرسمية في تنفيذ الانتهاكات تحت مظلة الدولة.
- اللاذقية، حمص، وحلب تصدّرت المحافظات الأكثر تضررًا، بينما تراجعت دمشق وريفها إلى مستويات أدنى.
- منحنى الانتهاكات اليومي أظهر ذروتين واضحتين يومي 4 و8 تشرين الأول (84 و78 انتهاكًا على التوالي)، ما يعكس استمرار النشاط الميداني بوتيرة تصاعدية منقطعة.
- الأنماط الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية حافظت على الصدارة بنسبة تقارب 47% من مجموع الانتهاكات، في حين ارتفعت الانتهاكات البنيوية والمؤسسية إلى 25%، ما يدل على تحوّل تدريجي نحو أنماط ضبط اجتماعي وقانوني قسري.
- إسرائيل وتركيا واصلتا انتهاكاتهما العابرة للحدود (75 و12 انتهاكًا على التوالي)، دون تسجيل تحسّن في التزام قواعد القانون الدولي الإنساني.

الخلاصة العامة

1. الاتجاه العام ثابت تصعيديًا: لم يُسجَل أي تحسّن جوهري، بل تحوّل نوعي في أدوات القمع من الاعتقال المباشر إلى التهيب البنيوي والتصفيه غير القانونية.
2. القوى الريدفة تحوّلت إلى الفاعل الأخطر، ما يعكس تفكك منظومة الانضباط القانوني وسيادة منطق القوة على القانون.
3. الانتهاكات ضد المدنيين باتت أكثر تنوعًا داخل الحدث الواحد، بما يشمل الاعتقال، والقتل، والمصادرة، والتهديد الأمني، ما يضاعف الأثر الحقوقي للواقعة الواحدة.
4. قانونيًا: استمرار هذه الأنماط ضمن نطاق زمني متصل، وبنفس الجهات المنفذة، يرسّخ توصيفها كانتهاكات ممنهجة ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً - التحليل البصري للانتهاكات



يُظهر الرسم الزمني للأسبوع الحالي استقراراً نسبياً في معدل الأحداث اليومية (من 10 إلى 18 حدثاً)، يقابله تذبذب واضح في عدد الانتهاكات بين 60 و 84 انتهاكاً يومياً المنحنى العام يتخذ شكل موجة متوسطة الاتساع، تعكس استمرار النشاط الميداني بوتيرة شبه ثابتة من دون مؤشرات تهدئة حقيقية، وإن كان دون الذروة المسجلة في نهاية أيلول.

الذروات والانخفاضات

- ذروة الأسبوع سُجّلت يوم 4 تشرين الأول / أكتوبر (84 انتهاكاً / 13 حدثاً)، وتزامنت مع حملات اعتقال جماعي في حمص وحلب، وعمليات اقتحام في مناطق ريف اللاذقية ودرعا.
- ارتفاع ثانٍ في المنحنى وقع يوم 8 تشرين الأول (78 انتهاكاً / 18 حدثاً) نتيجة تسجيل عدة حالات قتل خارج نطاق القانون في الساحل، إلى جانب حوادث اختطاف في درعا.
- الحد الأدنى سُجّل يوم 7 تشرين الأول (14 / 60)، ثم تلاه انخفاض نسبي في 9 تشرين الأول (10 / 62)، ما يعكس هدوءاً مؤقتاً ميدانياً لا يرتقي إلى مستوى التهدئة الحقيقية.
- بين 3 و 6 تشرين الأول، حافظ المؤشر على استقرار نسبي (63-75 انتهاكاً يومياً)، وهو ما يعكس نمطاً متكرراً من الانتهاكات اليومية المنتظمة.

الاتجاهات العامة

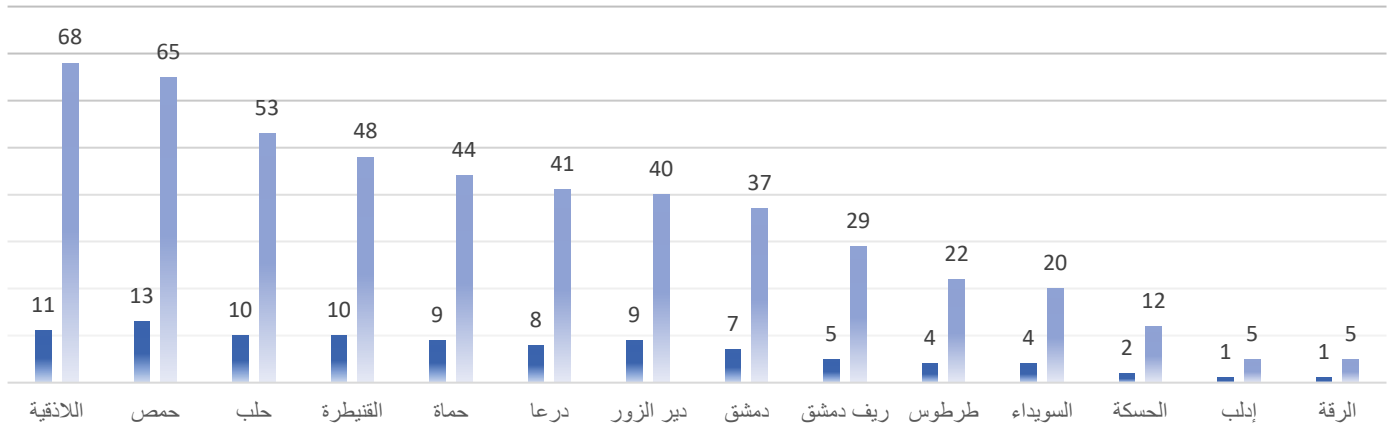
- العلاقة بين عدد الأحداث والانتهاكات بقيت غير متوازنة فبينما ظلّ معدل الأحداث ثابتاً نسبياً، ارتفع عدد الانتهاكات داخل الحدث الواحد، ما يدل على تعقّد الواقعة الحقوقية الواحدة وتعدد أنماط الانتهاك فيها (مثل اعتقال + تعذيب + مصادرة).
- لم يسجل الأسبوع الحالي أي انقطاع زمني في عمليات التوثيق، ما يشير إلى اتساع رقعة المراقبة الميدانية واستمرارية الانتهاكات في أغلب المحافظات.
- مقارنة بالأسبوع الماضي الذي بلغ ذروته يوم 30 أيلول بـ114 انتهاكاً / 16 حدثاً، يظهر انخفاضٌ عددي طفيف لكنه لا يعبر عن تحسن ميداني، إذ بقي المنحنى ضمن نطاق مرتفع (60-84 انتهاكاً يومياً).
- الاتجاه العام يؤكد أن البلاد ما زالت تمرّ في مرحلة تصعيد مستمر منخفض الكثافة، تتناوب فيه المجموعات المسلحة والقوى الحكومية على تنفيذ الانتهاكات دون فترات توقف طويلة.

الخلاصات الحقوقية

1. منحنى الانتهاكات لم ينخفض فعلياً بل تحوّل من تصعيد حاد (الأسبوع الماضي) إلى ثبات مرتفع هذا الأسبوع، ما يشير إلى استمرار الأزمة الحقوقية دون انفراج.
2. ثبات عدد الأحداث وتضاعف الانتهاكات داخلها يعني أن الواقعة الواحدة أصبحت أكثر شمولية وتعدّداً من حيث حجم الضحايا ونوع الانتهاك.
3. بالمقارنة مع نهاية أيلول، يمكن القول إن وتيرة الانتهاكات استقرت عند مستوى خطرٍ مرتفع، ما يعكس عجزاً مؤسسياً عن الحد من العنف الممنهج.

التوزيع بحسب المحافظات

■ عدد الانتهاكات ■ عدد الأحداث



يعكس التوزيع الجغرافي للانتهاكات الموثقة خلال الأسبوع (3-9 تشرين الأول 2025) استمرار تمركز الانتهاكات في المحافظات الوسطى والساحلية، مع تحوّل واضح في مركز النّقل الحقوقي من محافظة حمص إلى اللاذقية.

في الوقت الذي شهدت فيه العاصمة دمشق وريفها تراجعاً عددياً نسبياً في حجم الانتهاكات، توسّعت رقعة التصعيد نحو الساحل الغربي، خصوصاً في اللاذقية وطرطوس، فيما ظلّ الجنوب السوري (درعا والسويداء) محافظاً على مستوى هشّ من الاستقرار الأمني الهشّ.

ويُظهر الرسم البياني أنّ خمس محافظات فقط (اللاذقية، حمص، حلب، القنيطرة، حماة) شكّلت ما يزيد على ثلثي إجمالي الانتهاكات المسجلة خلال هذا الأسبوع، وهي النسبة نفسها تقريباً التي لوحظت في الأسابيع السابقة، لكن مع تبدّل في ترتيب المراتب.

المحافظات الأعلى انتهاكاً

1. اللاذقية (68 انتهاكاً / 11 حدثاً)

تتصدّر اللاذقية قائمة المحافظات الأعلى من حيث الانتهاكات.

الانتهاكات المسجّلة فيها ذات طبيعة مزدوجة جزء منها ذو طابع جنائي وانفلات أمني (قتل وسرقة واعتداءات)، وجزء آخر مرتبط بأداء الأجهزة الأمنية التي لم تُظهر فاعلية في منع تلك الجرائم أو محاسبة مرتكبيها.

2. حمص (13/65)

بعد أن كانت في صدارة الأسبوع الماضي (102 / 17)، تراجعت حمص عددًا لكنها ما زالت تمثل أحد أهم بؤر الانتهاكات الممنهجة.

تركزت الانتهاكات في أحياء الوعر والزهراء والريف الشمالي، وشملت الاعتقالات التعسفية، الإخفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون.

3. حلب (10 / 53)

حافظت على المرتبة الثالثة، مع انخفاض محدود عن الأسبوع السابق. (12 / 64) الانتهاكات تتركز في الريف الشمالي والغربي، وغالبها نتيجة اشتباكات متقطعة وتبادل قصف بين الجيش التركي، قسد، والجيش السوري.

4. القنيطرة (10 / 48)

تقدّمت بشكل كبير مقارنة بالأسبوع الماضي الذي كانت فيه من المحافظات الدنيا. الارتفاع ناتج عن تكرار حوادث التوغّل الإسرائيلي وعمليات القصف عبر الحدود، إضافة إلى انتهاكات ضد المدنيين

5. حماة (9 / 44)

تراجعت من المرتبة الثانية (66 / 12) إلى الخامسة، لكنها بقيت ضمن المحافظات الأكثر انتهاكًا. الطابع الغالب هو الاعتقال الجماعي والمداهمات العشوائية في مناطق الريف الشرقي.

المحافظات المتوسطة والمنخفضة

• درعا (8 / 41) ودير الزور (9 / 40) حافظتا على مستويات متوسطة، مع استمرار أنماط

الاغتيالات والخطف في درعا، والاستهداف الجوي والبري في دير الزور نتيجة النشاط العسكري متعدد الأطراف.

• دمشق (7 / 37) وريف دمشق (5 / 29) سجّلتا مزيدًا من التراجع مقارنة بالأسبوعين السابقين،

ما يعكس انخفاضًا في وتيرة الاعتقالات السياسية والملاحقات الأمنية، دون مؤشرات على إصلاح مؤسسي فعلي.

• السويداء (4 / 20) شهدت تراجعًا حادًا بعد نشاط مرتفع في الأسابيع السابقة، ويُحتمل أن يكون

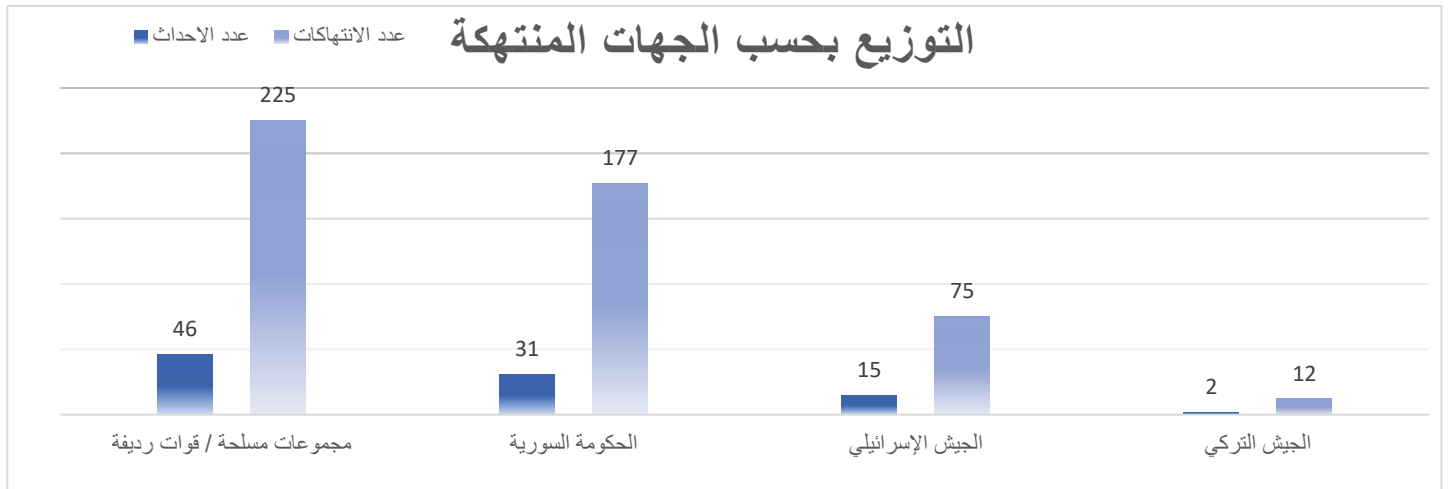
الانخفاض ناتجًا عن تهدئة محلية مرتبطة بالتفاهات داخلية أكثر من كونه استقرارًا مستدامًا.

• الحسكة، إدلب، والرقّة بقيت في المراتب الأخيرة (5-12 انتهاكًا)، بسبب محدودية الوصول

الميداني وتشبّت السيطرة الأمنية بين القوى المتنازعة.

الدلالات الحقوقية

- ثبات عدد الأحداث وارتفاع عدد الانتهاكات يدلّ على تضاعف عدد الانتهاكات داخل الحدث الواحد، ما يؤكد الطابع المنهجي والمتعدّد للانتهاكات.
- استمرار ارتفاع المعدل العام بنسبة تفوق 20% يُظهر أن سلوك الجهات المنفّذة ما زال متصاعداً من حيث الكمّ والنمط التكراري.
- عودة المحافظات الساحلية إلى المشهد الحقوقي بقوة (اللاذقية وطرطوس) يُشير إلى تآكل منظومة الأمن وتزايد الجرائم ذات الطابع الجنائي – الأمني المركّب.



يعكس الرسم البياني المرفق استمرار هيمنة الجهات الحكومية وشبه الحكومية – على مجمل الانتهاكات الموثقة، مع تبدّل في ترتيب المسؤولية الحقوقية مقارنة بالأسبوع الماضي. فقد صعدت المجموعات المسلحة / القوات الرديفة إلى المرتبة الأولى في حين تراجعَت الحكومة السورية إلى المركز الثاني مع بقاء الفارق العددي محدوداً. بذلك، يشير المشهد العام إلى تزايد تفويض السلطة الفعلية إلى فاعلين شبه رسميين وتراجع الضبط المركزي للممارسات الميدانية.

الجهات المنفّذة الرئيسية

1. المجموعات المسلحة / القوات الرديفة – (225 انتهاكاً / 46 حدثاً)

- سجّلت هذه الجهة ارتفاعاً بنحو 9% مقارنة بالأسبوع الماضي (39 / 207)، لتتبوأ المرتبة الأولى كأكبر جهة منتهكة.

- النمط الحقوقي الغالب تمثّل في القتل خارج نطاق القانون، الخطف، الإخفاء القسري، والتهديد المسلّح ضد المدنيين.

- جغرافياً، تركّزت الانتهاكات في اللاذقية، حمص، ودرعا، وهو ما يعكس تمدد نشاط هذه القوات من مناطق الصراع المفتوح إلى المدن الكبرى.

- من منظور القانون الدولي، تُعد هذه المجموعات قوات شبه رسمية تعمل بغطاء حكومي، وبالتالي تبقى الدولة السورية مسؤولة عنها بموجب مبدأ “الولاية الفعلية” الوارد في اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

2. الحكومة السورية – (177 انتهاكاً / 31 حدثاً)

تراجعت من المرتبة الأولى (268 / 46) إلى الثانية، بانخفاضٍ يقدر بنحو 34% في عدد الأحداث.

- رغم الانخفاض العددي، ما تزال الحكومة السورية الفاعل الأكثر تأثيراً من حيث خطورة الانتهاك وطابعه المنهجي.

- الأنماط السائدة الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب المفضي إلى الموت، والتمييز المؤسسي.

- يُفسّر التراجع العددي بأنه إعادة توزيع للمهام القمعية إلى القوات الريفية وليس تراجعاً فعلياً في حجم الانتهاكات.

- تتحمّل الدولة المسؤولية المباشرة بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة (1949) والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

3. الجيش الإسرائيلي – (75 انتهاكاً / 15 حدثاً)

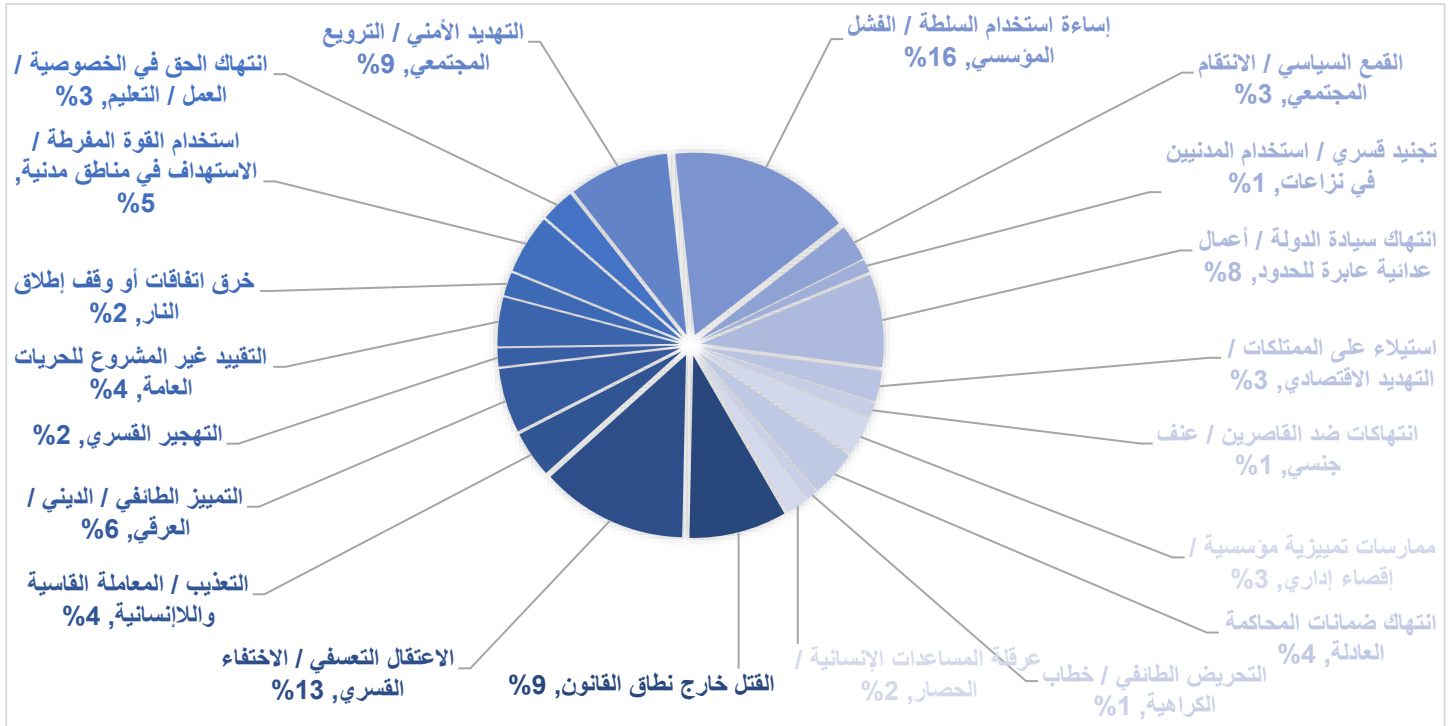
- حافظ على معدل شبه ثابت مقارنة بالأسبوع الماضي (76 / 13).
- تتركز انتهاكاته في التوغلات البرية (القنيطرة ودرعا) وهو ما يشكل خرقاً لاتفاقية فصل القوات لعام 1974 وانتهاكاً لسيادة الدولة السورية بموجب المادة (4/2) من ميثاق الأمم المتحدة.
- النمط الحقوقي هنا دولي الطابع ويتجاوز الاختصاص الوطني السوري.

4. الجيش التركي – (12 انتهاكاً / حدثان)

- استمرار التصعيد التركي رغم التراجع مقارنة بالأسبوع الماضي (30 / 6).
- تبقى الانتهاكات المسجلة خرقاً لقواعد النزاع المسلح الدولي بموجب اتفاقيات جنيف الأولى والثانية.

القراءة الحقوقية

- تبدل مركز الصدارة من الحكومة إلى المجموعات الرديفة يعكس تحوّلًا في أنماط السيطرة القانونية والسياسية داخل مناطق النفوذ السوري.
- اتساع دور القوات الرديفة يعني عمليًا انتشارًا أوسع للانتهاكات الفردية، بلا رقابة أو مساءلة رسمية.
- رغم الانخفاض العددي لانتهاكات الحكومة، إلا أنّ النوعية بقيت ضمن أخطر التصنيفات (الإخفاء القسري، التمييز المؤسسي)
- الانتهاكات الإسرائيلية والتركية تواصل نمط الخرق الممنهج للسيادة السورية وتكرّس هشاشة الوضع القانوني للحدود.
- في المحصلة، بلغت الجهات المحلية (الحكومة + الرديفة) مجتمعة 402 انتهاكًا، أي أكثر من 80% من الإجمالي الكلي، ما يدل على طابع داخلي منظم للانتهاكات أكثر منه صراعًا عابرًا للحدود.



يُظهر الرسم البياني لهذا الأسبوع تحولاً ملحوظاً في بنية الانتهاكات الحقوقية، مع استمرار سيطرة الأنماط الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية، لكن بتراجع نسبي لصالح الانتهاكات المؤسسية والمجتمعية. التحليل الكمي يُظهر أن الفئات الثلاث الكبرى ما زالت تحافظ على موقعها النسبي في المشهد العام، وفق التقسيم الآتي

- الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية حوالي 45 - 47 % من المجموع الكلي.
- الانتهاكات المجتمعية والهيكلية حوالي 30%
- الانتهاكات المؤسسية وغير المباشرة حوالي 23 - 25%

هذا التوزيع يعكس انتقالاً تدريجياً من المواجهات العنيفة إلى العنف المنظم ذي الطابع البنيوي، دون أن يعني ذلك انخفاضاً في شدة الانتهاكات الفردية.

أولاً - الانتهاكات الجسيمة ضد الحياة والسلامة الجسدية (47% ≈)

تمثل هذه الفئة جوهر الأزمة الحقوقية في البلاد، وشملت

- القتل خارج نطاق القانون (9%) حافظ على مستواه المرتفع، خاصة في اللاذقية ودرعا وحمص، حيث ترافق مع عمليات تصفية ميدانية واغتيالات في مناطق مدنية. ورغم انخفاض النسبة عن نهاية أيلول (14%)، إلا أنها لا تزال ضمن حدود الخطورة الممنهجة.

- **الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري (13%)** ما زال أكثر الأنماط تكرارًا، متأثرًا بحملات الاعتقال الجماعي في محافظات الوسط والساحل. يُلاحظ أنّ معظم الحالات تمت دون أوامر قضائية أو ضمن إجراءات قانونية وهمية.
- **التعذيب والمعاملة القاسية (6%)** استمر بمعدلات شبه ثابتة، خصوصًا في مراكز الاحتجاز التابعة للسلطات المحلية والقوات الرديفة، مع تسجيل حالات وفاة تحت التعذيب.
- **التهجير القسري (2%)** تراجع عددًا بالمجمل، تُظهر هذه الفئة استمرار الانتهاكات الموجهة ضد الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية كسياسة راسخة أكثر من كونها تجاوزات فردية.

ثانيًا - الانتهاكات ذات الطابع المجتمعي والهيكلي (≈30%)

- **التهديد الأمني والترويع المجتمعي (9%)** ارتفع مقارنة بالأسبوع الماضي (من 6%)، نتيجة الاستخدام المكثف للترهيب المسلح والخطاب التحريضي. تتركز هذه الأنماط في مناطق الساحل ودرعا، وتُستخدم كأداة ضبط اجتماعي لترسيخ الخوف الجماعي.
 - **التمييز الطائفي أو الديني (6%)** بقي في المستوى نفسه تقريبًا، مع استمرار حالات الفرز المجتمعي والتصريحات التحريضية، ما يشير إلى عمق الشرخ المجتمعي.
 - **الاستيلاء على الممتلكات / التهديد الاقتصادي (3%) وانتهاك الحق في الخصوصية والعمل والتعليم (3%)** تمثل استمرار الانهيار الاقتصادي والوظيفي كمصدر دائم للانتهاكات الحقوقية اليومية.
 - **التهجير القسري والعنف الجنسي (2%)** رغم ندرتها نسبيًا، إلا أنها بقيت حاضرة كأنماط متكررة في سياق التوترات المحلية.
- تؤكد هذه الفئة أنّ الانتهاكات لم تعد متركزة في ميدان القتال فقط، بل أصبحت أداة لترهيب المجتمع وضبطه اقتصاديًا ونفسيًا.

ثالثاً - الانتهاكات المؤسسية والبنوية (23%≈)

- إساءة استخدام السلطة / الفشل المؤسسي (16%) تمثل الزيادة الأكبر هذا الأسبوع (من 10% إلى 16%)، ما يعكس تصاعد الانتهاكات الناتجة عن الفساد الإداري والتعسف في القرار داخل الأجهزة الرسمية والرديفة.
- القمع السياسي والانتقام المجتمعي (3%) تراجع طفيف مقارنة بالأسبوع السابق (5%)، لكن الحالات الموثقة في دمشق وحمص تُظهر استمرار استهداف النشطاء المحليين.
- استخدام القوة المفرطة / الاستهداف في مناطق مدنية (3%) ارتفع عن الأسبوع الماضي (2%)، خصوصاً في ريف حلب والساحل.
- انتهاك سيادة الدولة / أعمال عدوانية عبر الحدود (8%) يعكس استمرار الخروقات الإسرائيلية والتركية، ما يجعل هذه الفئة ذات طابع مزدوج (دولي - محلي).
- انتهاك الحق في المحاكمة العادلة أو إخلال قانوني (2%) بقي في أدنى مستوياته دون أي تحسن مؤسسي أو رقابي.

الاستنتاج الحقوقي

- تراجع طفيف في الانتهاكات الدموية المباشرة يقابله ارتفاع في الانتهاكات البنوية والمجتمعية، ما يؤكد دخول النزاع مرحلة "الضبط الاجتماعي بالقوة"
- ارتفاع إساءة استخدام السلطة والقصور المؤسسي يبرهن أن المؤسسات أصبحت جزءاً من منظومة الانتهاك لا أداة للحد منه.
- من الناحية القانونية، تبقى هذه الانتهاكات جرائم دولية جسيمة نظراً لتكرارها ومنهجيتها واتساعها الجغرافي، وتتنطبق عليها أوصاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- تزايد حضور الانتهاكات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي (التمييز، التهديد، الاستيلاء على الممتلكات) يعكس تحوّل أدوات السيطرة من القتل المباشر إلى الإخضاع البنيوي للسكان المدنيين.